

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الفساد الإداري ومأسسة الحكم الرشيد

Administrative corruption and the institutionalization of good governance

Baitiche Youcef يوسف بعيطيش 2.

Benallel Ali علي بن علال 1.

1 أستاذ مساعد قسم أ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية
مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان

Assistent Classe A University Ziane Achour Djelfa faculty of Law and political science
department of political science

Laboratory of democratic development and human rights

ali.benallel@mail.univ-djelfa.dz

2 أستاذ مساعد قسم أ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية
مخبر التنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان

Assistent Classe A University Ziane Achour Djelfa faculty of Droit and political science
department of political science

Laboratory of democratic development and human rights

youcef.baitiche@mail.univ-djelfa.dz

المؤلف المرسل: يوسف بعيطيش youcef.baitiche@mail.univ-djelfa.dz Baitiche Youcef

تاريخ القبول : 2022-04-04

تاريخ الاستلام: 2021-04-18

الملخص :

على الرغم من أن الفساد له جذور متعددة ، فإنه عادة ما يُعزى إلى ضعف المؤسسات ، وكذا تعقيد وغموض القوانين واللوائح الذي يزيد من غموض السلطة التقديرية للمسؤولين بالتالي يزداد خطر اتخاذ قرارات تعسفية تخدم مصالح ولاءات شخصية.

وبينما ينتشر الفساد الإداري بسرعة فائقة ، فإن الحكم الرشيد يجب أن يتوخى البناء لبنة لبنة ، فهو الذي يحدد حالة نجاح أو فشل الحكومة في تحقيق أهداف التنمية داخل دولة الرفاهية ، ويزدهر الفساد عندما تفشل حكومة دولة ما في تعزيز تدابير الحكم الرشيد بشكل منتظم ، أي الفشل في إضفاء الطابع المؤسسي على الحكم الرشيد ، أو ما يُسمى بالمؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الحكم الرشيد ، المؤسسية ، القطاع الخاص ، القطاع العام.

Abstract:

Although the Corruption has many roots , it is usually due to the weakness of establishment , and also the complication and ambiguity of laws and regulation witch increase the ambiguity of discretion of responsible , so taking an arbitrary decisions is becoming danger that serve personal interests.

While the Administrative Corruption has quickly spread out , good governance must envisage the building brick by brick . because it sets the success case or failure of government in achieving the development objectives inside a country prosperity, whereas , the corruption is flourishing when any government fails in good governance measures regularly , which means, failure in granting the institutional character in good governance or which called the institutionalized.

Keywords: Administrative Corruption, Good governance, Institutionalized, Public sector, Private sector.

خطابات المؤسسات الدولية وخطابات القادة والرؤساء في

المحافل الدولية ، وعلى الصعيد المحلي.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

هل الحكم الرشيد هو مجرد قوانين ولوائح فحسب ، أم هو وضع إطار مؤسسي لهذا الحكم؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- كلما كان هناك غموض في القوانين واللوائح ساعد ذلك على استغلالها لصالح فئة معينة ما.
- كلما زادت معدلات الفساد الإداري قل ذلك من معدلات التنمية.
- كلما كانت هناك مأسسة للحكم الرشيد زاد ذلك من احتمالات تفعيل محاربة الفساد الإداري.

مقدمة:

إن شيوع الفساد عموما و الإداري بالخصوص في العديد من البلدان هو مؤشر واضح للأزمة الأخلاقية العميقة التي تعاني منها العديد من المجتمعات ، فالظلم الاجتماعي والفقر الذي يعاني منه أكثر من نصف البشرية ، إلى جانب تدهور الثقة العامة التي يولدها الفساد ، قد قللت إلى حد كبير من قدرة المؤسسات على إدارة الشؤون العامة للمجتمع داخل الدولة.

ولمحاربة ظاهرة الفساد الإداري تظهر عدة مقاربات تحاول إعطاء حلول وميكانيزمات لتقديم وجهة نظر للحل ، لعل أهم هذه المقاربات مقارنة الحكم الرشيد والتي تظهر من خلال

ويقول أيضا بأنها أنشطة من هم داخل الحكومة للحصول على إعانات لهم ولذوهم وأصدقائهم باستخدام مواقعهم في: ✓
✓ التماس أو قبول الاستفادة من الأفراد العاديين مقابل منح مزايا مباشرة وفورية لهؤلاء الأفراد.
✓ سن أو إلغاء قوانين أو سياسات يكون أثرها المباشر هو منفعة أنفسهم مباشرة.

ويقصد بالفساد الإداري مخالفة القواعد القانونية بارتكاب سلوك مخالف لها من قبل الموظف العام باستغلاله لونه وصلاحياته عن طريق قيامه بالأفعال المنحرفة، وهو الفساد الذي ينشأ بسبب تغليب المصالح الفردية على حساب المصلحة العامة، ويتخذ الفساد في الجوانب الإدارية عدة أشكال أبرزها وأكثرها انتشارا - الانحرافات التنظيمية وهي المخالفات والانحراف عن المعايير والقواعد التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهام وظيفته، ومنها: عدم احترام العمل، وامتناع الموظف عن أداء العمل.

ويقصد بالمخالفات المالية والإدارية ما يتصل بسير العمل المنوط بالموظف، ومن هذه الانحرافات هي مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة و الانحرافات الجنائية.

ومن الأمثلة على التعريفات التي يبرز فيها هذا المعيار القانوني، تعريف البنك الدولي، الذي يرى أن الفساد هو: "الاستغلال المقصود لتحريف التطبيق المخول به للقوانين والقواعد والأنظمة المرعية، من أجل تحصيل منفعة للعمال الحكوميين وغير الحكوميين، عن طريق الإمداد المحظور وغير الصريح بالمكاسب الشخصية للموظفين العموميين".²

وتُعرف منظمة الشفافية الدولية: الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة" كما عُرِف بأنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق، كما يمكن تعريف الفساد بأنه عدم الالتزام المتعمد بعدم تنحية المصالح الشخصية والعائلية جانبا في اتخاذ القرار بمعرفة الموظفين الحكوميين.³

أما محمد قاسم القريوتي، فيعرف الفساد الإداري بأنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح المناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض

• كلما تعاون القطاع العام والخاص و المجتمع المدني ، كلما كان الحديث عن حكم رشيد فعال.
ولمعالجة هذه الفرضيات والإجابة عن الإشكالية ، نستخدم بداية المنهج الوصفي الذي يساعدنا في وصف ظاهرة الفساد الإداري ، ثم وصف مقارنة الحكم الرشيد من وجهة نظر غربية وإسلامية، بعد ذلك نستعمل المنهج التحليلي ، لربط العلاقة بين المتغيرين الحكم الرشيد وظاهرة الفساد الإداري ، عن طريق هذا المنهج نعالج الفرضيات ومدى تحقيقها واقعيًا، وبالموازاة مع ذلك نستعمل منهج تاريخي للرجوع لأصل مصطلح الحكم الرشيد وكيف وصل إلى مفهومه الحالي، وعليه تكون الدراسة وفق خطة الدراسة التالية:

المطلب الأول: في معنى الفساد الإداري ومقاربات الحكم الرشيد.

الفرع الأول: ماهية الفساد الإداري.

الفرع الثاني: مقاربات استمولوجية لمفهوم الحكم الرشيد.

المطلب الثاني: مأسسة الحكم الرشيد وتغيير آليات الحكم.

الفرع الأول: الإطار المؤسسي (مأسسة) الحكم الرشيد:

الفرع الثاني: الحكم الرشيد وتغيير آليات الحكم الديمقراطي :

المطلب الثالث: مؤسسات الحكم الرشيد ومحاربة الفساد الإداري.

الفرع الأول : القطاع العام.

الفرع الثاني: القطاع الخاص.

الفرع الثالث: المجتمع المدني.

المطلب الأول: في معنى الفساد الإداري ومقاربات الحكم الرشيد.

الفرع الأول: ماهية الفساد الإداري.

من الواضح أنه لا يوجد تعريف واحد مقبول عالمياً للفساد يجمع كل مقومات ومظاهر وأسباب الفساد الإداري ، رغم ذلك توجد محاولات لحصر الظاهرة ومكوناتها:

يُنظر إلى الفساد في الحكومة على أنه إساءة استخدام للمناصب والسلطات العامة لتحقيق مكاسب خاصة، يصف أوسترفيلد في مقال الفساد مبدئيًا بأنه "الأنشطة التي يقوم بها أفراد من خارج الحكومة والتي تمنح الموظفين العموميين منافع في محاولة للسماح لهم بالتهرب من القوانين أو السياسات الحالية و الحصول على تغيير في القوانين أو السياسات ، سواء بسن أو إلغاء بعضها، مما يعود عليهم بالفائدة المباشرة والفورية".¹

يعود الاستخدام الأول لمصطلح الحكم الرشيد إلى القرن الثالث عشر، حيث كان يُستخدم في اللغة الفرنسية للاستدلال على مصطلح الحكومة، (government) ، أو طريقة وفن الإدارة ، وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر (governance) ، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير شؤون النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية.⁷

جاء في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان "الحكم الرشيد من أجل تنمية بشرية مستدامة" أن الحكم الرشيد هو : عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات ، وهذا وفق مؤشرات عملية وإجرائية محددة مثل اعتماد آليات المحاسبة في مواجهة السلطات العامة ، والمطالبة بتوفير المظاهر الثقافية في مؤسسات صنع القرار ، وتقديم نوعية الحكم الملتمزم بسيادة القانون وقدرته على تعزيز فرص المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد فهذه المقاربة ترى بأن مفهوم الحكم الرشيد هو مؤشر للانتقال من التعامل النظري إلى التفكير العملي.⁸

في هذا السياق، يمكن النظر إلى الحكم على أنه ممارسة للسلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. ويتكون الحكم من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة، والحكم الصالح هو الحكم الذي يشم، من بين جملة أمور أخرى، بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالاً ومنصفاً ويعزز سيادة القانون. ويكفل الحكم الصالح وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسع النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً وفقراً في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية.⁹

ويعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات، والتي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها، لا بد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية، وكذا حقوق الإنسان

وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة رشواؤى للإستفاعة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن أن يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك عن طريق سرقة أموال الدولة مباشرة⁴

يأتي الفساد بأشكال عديدة، هناك فساد عالي المستوى وفساد منخفض ، ويوجد في الغالب فساد سياسي وفساد بيروقراطي، هناك شبكات يعزز بعضها بعضاً من المعاملات المعقدة وغير المباشرة والدقيقة ، ومعاملات بسيطة ومباشرة وثنائية .

وقد عدّد جيرالد كايدن أشكال الفساد المعترف بها بشكل عام في:⁵

1. التملك غير المشروع، التزوير والاختلاس
2. إساءة استخدام الأموال، الإيرادات غير المدققة.
3. إساءة استعمال السلطة وإساءة استخدامها .العبو غير المستحق.
4. انحراف العدالة بدليل كاذب ، أو اعتقال غير قانوني.
5. الرشوة والفساد، ابتزاز الرسوم غير القانونية، رشواؤى.
6. التلاعب بالانتخابات، تزوير التصويت.
7. إساءة استخدام المعرفة الداخلية والمعلومات السرية.
8. التلاعب باللوائح والمشتريات والتوريدات و النزعة والمحسوبية في صنع القرار.
9. التهرب الضريبي و التهرب المفرط و قبول الهدايا والترفيه غير اللائقة.

الفرع الثاني: مقاربات ابستمولوجية لمفهوم الحكم الرشيد.

من بين المفاهيم الأكثر تسويقاً في ظل العولمة السياسية نجد الحكم الرشيد أو الحكمانية ، الحكمية عند البعض أو فلسفة إدارة شؤون الدولة و المجتمع عند البعض الآخر، فالحكم الرشيد و إن كان مرتبطاً من حيث المنطق العولي بسياسيات البنك العالمي (منذ 1989) الهادفة لترشيد النفقات العمومية بعيداً عن الفساد الإداري و التسييري، فإن الحكم الرشيد كقيمة أصبحت لصيقة بكل أبعاد العولمة السياسية التي تهدف لبناء أنموذجاً سياسياً جامعاً بين حقوق الإنسان وحاجاته ، الديمقراطية المشاركة ، اللامركزية الوظيفية القائمة على المبادرة المحلية الناجعة ، و العقلانية في إدارة الموارد و الوقت.⁶

قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ¹⁴ ، والرشد اسم فاعل من رشد يرشد يرشداً، وقد ورد عن الرسول P: {عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي}¹⁵ وهم كلا من الخلفاء: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، ومن سار سيرتهم كعمر بن عبد العزيز، وتشير كلمة (الرشد) إلى الاستقامة على طريق الحق مع التصلب فيه.

فقد انفرد النبي P من بين جميع الأنبياء بأن عقد أكبر وأعظم وثيقة سياسية لم يسبقه إليها نبي ولم تتجاوزها في روحها ودلالاتها أي وثيقة تاريخية معروفة اليوم، فقد ركزت «الوثيقة» في مجال الحكم على قضيتين مهمتين هما: العدل وتنظيم القضاء، واعتبرت ألولية مطلقة يجب تحقيقها، ولا شك أن هذا راجع إلى إدراك الرسول لأهمية هذين الأساسين لكل مجتمع سليم، وأن غيابهما كان من أقوى أسباب القلق والاضطراب قبل الإسلام، لذا كان رسول الله هو القاضي الأول في الدولة الإسلامية¹⁶

وقد نصت وثيقة دستور المدينة كما يسميها محمد سليم العوا في كتابه في النظام السياسي للدولة الإسلامية، على اعتبار الإسلام أساساً للمواطنة في الدولة الإسلامية الجديدة التي قامت في المدينة المنورة. وأحلت الوثيقة الرابطة الدينية محل الرابطة القبلية، فعبرت عن المسلمين بأنهم «أمة من دون الناس» ويجعل هذا النص من المسلمين أمة يجمع أفرادها الإيمان بالدين الذي جاء به محمد عالم دون نظر إلى أصولهم القبلية أو النسبية. وهذه ظاهرة يعرفها المجتمع العربي لأول مرة في تاريخه، فلم يجتمع فيه الناس قبل الإسلام إلا على أساس من صلات القرابة والنسب¹⁷.

ولما تولى خامس الراشدين عمر بن عبد العزيز أمر الخلافة أرسل إلى الداعية المخلص الحسن البصري يطلب منه أن يصف له صفات الإمام العادل حتى يسير عليها، فكتب إليه الحسن البصري يقول الإمام العادل: ((اعلم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى جعل الإمام العادل قوام كل مائل وقصد كل جائر وصلاح كل فاسد وقدوة كل ضعيف.....والعدالة تقوى وصلاح وأمانة، فإذا فقدتها الإمام فقد ثقة الناس به وطاعتهم له وقدوتهم فيه، وفي ذلك فساد الدولة والأمة...))¹⁸.

المطلب الثاني: مؤسسة الحكم الراشد وتغيير آليات الحكم.

الفرع الأول: الإطار المؤسساتي (مأسسة) الحكم الراشد: اقترنت فكرة إنشاء المؤسسات أو المأسسة Institutions، بالحياة المدنية، وذلك بعد أن ظهرت بعد

والديمقراطية، إضافة إلى تعيين وتعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام، محاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال الإداري والعسكري¹⁰.

وقد عرفه رئيس الوزراء الماليزي في الفترة 1981 و2003 مهاتير محمد: بأنه فلسفة تجمع بين التسيير بشفافية بإشراك المواطن في إدارة الشؤون الدولة والمجتمع، وعن طريق الحكم بأمانه، لمدة زمنية معينة خدمة للصالح العام، بمنطق الخدمة العامة الهادفة لتنمية محققة لحاجات المواطنين بصفة عادلة، فبدون الشفافية، الأمانة والعدالة، فلن تكون الدولة مهما كانت مواردها قادرة على تحقيق تنمية الدولة ولا المجتمع ولا الإنسان، فرشد حكم الأنظمة يقاس بهذه المعايير الثلاثة: الشفافية والأمانة والعدالة¹¹.

الحكم الرشيد إذاً، هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير أعمال البلدان على كل المستويات، والمتضمنة الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون أفراداً وجماعات بالسعي لتحقيق مصالحهم عبر الممارسة الفعالة الناجمة عن ملء التزاماتهم المتعلقة بالتسيير الفعال وحسب درجات نشاطها، فهو من ضمن أشياء أخرى، كالشاركة، الشفافية، الديمقراطية، والحاكمية توجد على مستويات متعددة ذات دعائم ثلاثية الأبعاد اقتصادية، سياسية، إدارية¹².

وقد توصل رودز (R.A.Rohdes) إلى أن تعريف الحكم الراشد يمكن أن يشمل العناصر التالية¹³:

- 1- التنسيق بين المنظمات الحكومية وتنظيات قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- 2- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.
- 3- استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات إلى التفاوض.
- 4- تمتع مختلف أعضاء الشبكات بدرجة عالية من الاستقلالية.
- 5- قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بل لها من موارد.

أما بالنسبة لمفهوم الحكم الراشد في الفكر الإسلامي فقد تستعمل كلمة (رشد) في وصف كل ما يحمى، وهي نقيض كلمة (الغي) التي تستعمل في وصف كل ما يذم، وقد استعمل القرآن هذين المصطلحين بقوله تعالى: { لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ

تشكيلها بشكل روتيني ، وتعمل كركائز مُقَيِّدة نسبيا للبيئات ذات العلاقة ، وتكون مُرتبطة باعتبارات مسلم بها²¹

أما المؤسسة الحديثة فهي أحد إفرازات الثورة السلوكية، فقد غيرت مفهومها للمؤسسة، واتجهت في تناولها للتحليل المؤسسي من وجهة علاقة المؤسسة التفاعلية مع البيئة المحيطة بها، وقدرة المؤسسة على التكيف والاستمرار، وفي دراسة النظم السياسية لم تعد الدراسة قاصرة على المؤسسات الرسمية الدستورية، بل شمل كل أنواع المؤسسات التي لها دور في صناعة القرار أو المشاركة فيه: برلمان، حكومة، مؤسسة عسكرية، اقتصادية... فدرست التأثيرات المتبادلة بين مؤسسات الحكم.²²

فهي المعايير والقواعد التي تقيد توجيه أو قيادة سلوك الفاعلين وهي تشمل البنى والتراكيب المعيارية والإدراكية (المعرفية والقيمية) التي تمنح استقرارا ومعنى للسلوك الاجتماعي والنشاطات التنظيمية فهي قواعد تسمح بسلوك معين، وتتطلب بعض الإجراءات والأفعال للقيام بهذا السلوك، أو أنها قواعد مستخدمة فعليا في فرض ومراقبة سلوك ما، ومن ثم فهي عنصر منشئ لقواعد السلوك التمكين أو تقييد الفاعلين في المجتمع من القيام أو عدم القيام بسلوك أو فعل معين ، فهي نظام من العوامل الاجتماعية التي تنشئ على نحو موحد سلوك منتظم، إذ إنها نظام مترابط من القواعد والأعراف والمعتقدات.²³

وعليه تقتضي عملية المؤسسة بناء سلطة سياسية قوية تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني، قائم على احترام الحقوق والحريات العامة، وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والفعالية، وفي إطار من الشفافية بما يتضمنه الحكم الرشيد القائم على المساءلة والفعالية، والعمل على توسيع المشاركة الاجتماعية في الحياة السياسية العامة، وتدبير الشأن العام في إطار الديمقراطية التشاركية، والمؤسسات توفر القنوات التي تمكن المواطنين من المشاركة السياسية، كما تشكل الإطار العام للعملية السياسية والمحافظة على الاستقرار السياسي بوجه عام، ولهذا يربط صموئيل هنتغتون بين المؤسسة والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي، حيث يرى أن تحقيق هذا الأخير مرهون بمدى بناء مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار.²⁴

عصر الأنوار في الغرب بدايات الثورة العلمية بعد العقلية ثم الصناعية وما إليها، وبدأت أوروبا تواجه تحديات شديدة الخطورة، فالأفكار الليبرالية المطروحة أدت إلى تكريس وتدعيم الفردية ، بكل ما تؤدي إليه من إيجابيات وسلبيات حادثة أو متوقعة.

وفي الوقت نفسه كانت الهجرة من الريف بعد الثورة الصناعية قد فرضت تغييرا جذريا في نظم العلاقات بين الناس، ففي مجتمع الريف تسود علاقات القرابة والطبقية والجوار ، وما إليها، أما في المدن الكبرى - حيث المصانع التي ينتقل إليها أبناء الريف - فإن شبكة أخرى مغايرة من العلاقات تسود فيها، مثل العلاقات بين العامل ورب العمل، مما يفرض تطورات هائلة في العلاقات والنظم .

وقد فرضت التطورات الاقتصادية والصراعات التي كانت تحدث بين العمال وأرباب العمل على الناس البحث في صيغ جديدة للعلاقات والروابط، فنشأت في أوروبا (فكرة المؤسسة) باعتبارها وحدة اقتصادية، ثم انبثقت أفكار تشكيل النقابات والأحزاب والمجموعات والهياكل التنظيمية الأخرى، لتمارس بها ومن خلالها عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه والاتصال واتخاذ القرار والقيادة والبحث عن صيغ تؤدي إلى التفاعل بين المكونات والتداخل بينها لتحقيق الأهداف.¹⁹

تطورت هذه الأفكار لتنعكس في المجال السياسي والإداري، بحيث يكون لأصحاب رؤوس الأموال مؤسسة ، تأخذ شكل الحزب السياسي ، وللعمال مؤسسة أخرى تأخذ شكل الحزب السياسي ، كذلك، وكل تلك المؤسسات لا تنشأ من فراغ، ولكنها تتأثر ببيئاتها التي تمدّها بالموارد وتستفيد من خدماتها وما تقدمه، وهذه البيئة - بحكم هذه العلاقة - قد تضع على المؤسسة أو ترفع كثيرا من القيود، ولذلك حينما تدرس أي مؤسسة فلا بد لدارسها من دراسة البيئة المؤسسية التي تتكون عادة من شقين: هما البيئة الداخلية للمؤسسة، والبيئة الخارجية لها، ولكي لا تكون المؤسسة مثل (القبيلة أو الطائفة أو الفرقة ، في انحصارها وإمكان وقوعها في احتمالات التحيز في قراراتها، فإنها تكون عادة مركبة²⁰.

ومن بين التعريفات الدالة على المؤسسة تلك التي أوردها جيبسون Jepperson فوققاله تُعرف المؤسسات بأنها "برامج أو قواعد منظمة مبنية اجتماعيا يُعاد إنتاجها أو

السياسية تستمد من الشعب، كما تعتبر الانتخابات وسيلة رقابية فعالة لتطوير قواعد العمل السياسي.

✓ وجود منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل، لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، ويؤديان للتفاعل الإيجابي بين الطرفين بما يحقق التعاون والانصراف إلى خدمة الصالح العام ويضمن حقوق المواطنة.²⁷

من هذا المنطلق يؤكد "لاري دياموند Larry Diamond" بأن الديمقراطية أداة مهمة وحافز كبير للحكم الجيد من خلال²⁸:

1. تعزيز قدرة المواطنين على مكافحة الفساد عبر آلية المساءلة والشفافية، التي تخلق تسيير ضامن وعقلاني للموارد والزمن، باستخدام حق المساءلة والتنحية نزع المشروعية، كجزاء سلبي، أو تجديد الثقة في حال إنتاج مخرجات كفؤة في السياسة العامة.
 2. تحفيز المشاركة السياسية عبر انتخابات تعددية حرة نزيهة، منتجة لمؤسسات تمثيلية، ومشجعة على الالتزام بالمصالح الاجتماعية وتحسين الاستجابة عبر شمولية القرارات المتخذة، باعتباره مصدر، محور وهدف كل سياسة، كما أن الديمقراطية شرط أساسي للإبداع والتطوير في أي مجتمع.
 3. تعزيز وترقية حقوق الإنسان، خاصة الحريات المدنية والسياسية عبر حوارات ديمقراطية صريحة، من خلال الوسائل الديمقراطية) التمكين والإنصاف (عبر منظمات المجتمع المدني) الفعالة والكفؤة والتمثيلية عبر استقلالية الذمة المالية والسياسية، وإنتاج دود الأفعال حيال السياسة العامة عبر إدخال النظم المعلوماتية إلى الممارسة الديمقراطية من خلال نموذج الديمقراطية الالكترونية.
 4. كما تساهم ديمقراطية الحكم في تعزيز الثقافة والمؤسسات الديمقراطية، عن طريق إنتاج مؤسسات تداولية وبرلمان وطني تعددي، وعن طريق إعادة تعريف العلاقات الوظيفية بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية القائمة على الفصل المرن المتوازن، لتعيين حدود الممارسة السياسية.
- من هنا فالديمقراطية المشاركة كما يقول الدكتور امحمد برقوقي لا تنحصر فقط في وجود تعددية حزبية أو

إن ما يمكن استنتاجه هو أن التنمية تستند على بناء المؤسسات، والعمل على حل مشاكل التنسيق بين وظائف المؤسسات لضمان زيادة قدرة النظام السياسي والإداري على تحقيق الأهداف، ويؤكد صاموئيل هنتنغتون في هذا الصدد على أهمية إخضاع بناء وعمل المؤسسات للتخطيط لتجنب ما يطلق عليه (انعدام التوازن المؤسسي) والاستقلالية الذاتية للبنى السياسية والإدارية.²⁵

الفرع الثاني: الحكم الراشد وتغيير آليات الحكم الديمقراطي: إن هذا البعد يتعلق أساسا بطبيعة السلطة السياسية ومدى الشرعية التي تحوزها، فلا يتصور أن تكون رشادة من دون منظومة سياسية تقوم على التمثيل الصادق والشرعية الكاملة، لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم، كما يساهمان في التفاعل الإيجابي بين الطرفين، الذي يحقق في إطاره مصالح الأفراد بشكل عام، ويضمن حقوق المواطنة للجميع ومن دون استثناء.

وقد تم إدراج هذا البعد في معادلة الحكم الرشيد من خلال مجموعة من المعايير على رأسها الشفافية في تداول المعلومات وحرية تدفقها، والدعوة إلى تفعيل مبادئ المشاركة السياسية الشاملة، كطريقة اختيار الحكومات وكيفية استغلال وسائل الإعلام، بالإضافة إلى مساعدة القيادات السياسية على إجراء التحولات المرنة والسلسلة لانتقال السلطة سلميا.

هذا الأمر لن يتحقق إلا في ظل نظام سياسي يحترم القوانين والإرادة الشعبية التي أوصلته إلى سدة الحكم، وما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني الذي يساعد بدوره على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية، وذلك وفق الآتي:²⁶

✓ الدولة الحقوقية هي التي تفرض ليس فقط حقوق المواطنين والحكام بالقانون، وإنما كذلك وجود سلطة قضائية مستقلة وقادرة على فرض وتطبيق القانون، كما تتطلب الدولة الحقوقية احترام حقوق الإنسان كحرية التعبير، إنشاء الأحزاب والجمعيات، حرية التنقل، العمل، بحيث يكون احترامها من قبل الجميع وأن تعطى هذه الحقوق للجميع دون تمييز.

✓ تعتبر الانتخابات البعد الإجرائي للديمقراطية وأحد أهم آليات مساهمة المواطن في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، فالانتخابات الحرة النزيهة تبين أن السلطة

- توجيه السياسة الحكومية نحو تحسين رفاه السكان مما يؤدي إلى أن يكونوا أكثر إنتاجا وانصياعا.
- عقلنة ممارسة السلطة، والربط بين الفكر وأساليب الحكم وفقا لهذه العقلانية وتحقيق فعلية "التدخل" وفعالية "التواجد".
- التحول الواسع نحو الحكم الذاتي والمؤسسات الاجتماعية والمجتمعات المحلية، والتمكين للفواعل المحلية في عمليات التسيير والإدارة ورسم السياسة.
- تطوير شكل الحكم بما يحقق درجة من الديمقراطية استجابة للظروف القائمة والتأسيس المجتمع يتضمن دستوره تحديدا واضحا للحقوق والواجبات.

المطلب الثالث: مؤسسات الحكم الراشد ومحاربة الفساد الإداري.

اتفق علماء السياسة والاقتصاد والإدارة على أن مؤسسات وآليات الحكم الرشيد ثلاثة في الأساس، أولها الحكومة أو القطاع العام، ثانيها القطاع الخاص، وثالثها المجتمع المدني بمختلف منظماته، فالحكم الراشد يشير إلى ذلك التمازج بين مكونات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في تكامل يهدف إلى حق المجتمعات والمنظمات بحيث يتمكن الأفراد من خلا هذا التعاضد الثلاثي من التعبير عن الاهتمامات وكذا التأثير في متخذي القرارات ومعرفة من يتخذ القرارات وما هو القرار المتخذ.³³

فالتأسيس للحكم الراشد من خلال التكامل والتقاطع بين المؤسسات والقطاعات الثلاث التي تساهم في بلورة عوامل مجابهة الفساد الإداري من خلال تفعيل دور هذه المؤسسات:

الفرع الأول : القطاع العام.

في إطار توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة، تشتمل الحكومة على ما اصطلح على تسميته بالحكم المحلي*، Governance Local والذي يمثل حجر الأساس لتجسيد متطلبات ومعايير الحكم الراشد بحيث يمكن القول بان هذه الفرضية لا تتعارض مع اتجاه المجتمع للتعولم أكثر فأكثر، ذلك أن مختلف الأزمات التي تعيشها مجتمعاتنا هي أزمة علاقات: أي علاقة المجتمعات البشرية فيما بينها، وعلاقتها مع محيطها الحيوي، ولمواجهة هذه التحديات لابد من ابتكار أنماط أكثر تكاملا وتوافقا مع

وجود شبكة جموعية، و انتخابات وقواعد قانونية و دستورية تنص على قوائم حقوق الإنسان و لكن أكثر من ذلك فهي تجعل من مشاركة المواطن الدائم في الاتصال السياسي، في الرقابة و المحاسبة أهم الشروط المنتجة للحكم الصالح المحقق لتنمية إنسانية مستدامة.²⁹

إن التأسيس لنموذج حكم ينطلق من المشاركة كعنصر أساسي، يحتاج إلى التوجه نحو تكريس المبادئ الديمقراطية ونشر قيم وأخلاقيات العمل المدني الجاد والدفع بالمشاريع التنموية الديمقراطية وترسيخ المشاركة المواطنانية فيها، التي تعني بناء نظام حكم يقوم على الأداء الفعال والعقلانية، والديمقراطية المشاركة على أسس الحكم الراشد.³⁰

يقترح هيرست P.Hirst مصطلح الديمقراطية التشاركية* كمشروع بديل للتنظيم الاجتماعي، و يشدد على أولوية الجمعيات التطوعية التي تحكم نفسها بنفسها بصورة ديمقراطية، فالديمقراطية التشاركية حسبها هي شكل جديد للتسيير تتعارض مع الأشكال البيروقراطية الرسمية و ترتبط في الأساس بممارسة بعض المجموعات الأهلية، يشير إذا مفهوم "الديمقراطية المشاركة" الذي يختلف عن الديمقراطية التمثيلية إلى امتلاك المواطن ومؤسسات المجتمع المدني للإمكانيات اللازمة للتأثير على نشاطات الحكومة.³¹

وفي إطار الأدوار الجديدة للتكنولوجيات الجديدة من جهة وكذا إعادة الهيكلة العميقة في معالم الديمقراطية السياسية من جهة أخرى، و التحول من التركيز على الحكومة" إلى "الحكومة"، برزت نماذج من "الحكومة" تعتبر فيها المشاركة من أهم المؤشرات المفتاحية الرئيسية المحددة لنمط "الحكم"، ويشمل أيضا تحولات في المؤسسات وآليات التفاوض والوساطة والتوفيق بين المصالح المتضاربة والمختلفة (الصراعية) في إطار الفضائين العام والخاص ووفق المستويين المحلي والعالمي.

إن ترتيب قواعد حكم ما بعد الدولة وفق هذه الأدوار الجديدة يقودنا إلى استعراض أهم العمليات الأساسية التي يمكن ملاحظتها من خلال هذه الأدوار وهي:³²

- إحداث التحول في طرق التفكير وممارسة السلطة في بعض المجتمعات، ونشوء عقلانية في النشاط الناتج عن الحكومة.

التقنيات المعاملة و الانتفاع منها³⁷، ويتحقق التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية بتحقيق خمس عناصر أساسية أهمها إصلاح العملية و القيادة والاستثمار الاستراتيجي والتعاقد والمشاركة المدنية.

وبناء عليه فإن من الأهداف الأساسية للإدارة الإلكترونية هي أن تضع مكافحة الفساد الإداري و تحقيق الشفافية والمحاسبة والمرونة والدقة في العمل ضمن أولويات العمل الإداري بالشكل الذي تؤدي إلى تحسين الأداء وإنجاز الوظائف بكفاءة وفعالية، عبر إيصال المعلومات وتقديم الخدمات وإنجاز المعاملات بشكل سريع وعادل و شفاف إلى كافة المواطنين أفراد و مؤسسات، بالإضافة إلى ضمان صرامة تطبيق القوانين، و أخيرا بناء القدرات والمهارات الوظيفية لدى الإداريين، و بالتالي الربط بين أهداف الإدارة الإلكترونية و أهداف مكافحة الفساد الإداري و تحقيق عنصر الشفافية والمحاسبة والسرعة والمرونة والتي تعد في حد ذاتها مدخلا مهما لتعزيز الحكم الرشيد³⁸.

الفرع الثاني: القطاع الخاص.

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه .

فالقطاع الخاص هو ذلك القطاع من الحياة الاقتصادية الذي يتميز بحرية الإنتاج والاستثمار والتملك والبيع والشراء وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن تدخل الدولة³⁹.

وعلى هذا الاساس يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة والسوق، وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله، فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطاتها، وذلك من خلال توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة لتنفيذ دورها في عمليات التنمية، كما يستطيع أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات وهذا لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات، كما

طبيعة هذه الأزمات، والتي لا يمكن إعدادها إلا على المستوى المحلي³⁴.

وعليه فإن دور السلطات المحلية في تجسيد الحكم الرشيد يتجلى في مدى قدرتها على إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم. وفي تحديد الحاجات والأولويات ، كما عليها التعاون مع فعاليات المجتمع المدني في إدارة المشاريع المحلية، خاصة، كما أنه لابد على الإدارة المحلية أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات المتعلقة بميزانياتها ومشاريعها³⁵.

ويمكن للبرلمانيين - على سبيل المثال -، في مرحلة وضع القوانين ، أن يلعبوا دورا رئيسيا في خلق بيئة اجتماعية واجتماعية قانونية يقلل فيها احتمال حدوث الفساد وكشفه عند حدوثه ، ويتسنى للبرلمان تحقيق هذا الهدف من خلال تشريع وسن أنواع عديدة من القوانين أهمها³⁶:

- القوانين التي تعاقب الفاسدين (على سبيل المثال ، القوانين الجنائية وقوانين تضارب المصالح) وبالتالي تردع المجرمين المحتملين.

- القوانين التي تساهم في بيئة إدارية واجتماعية تكون فيها الأعمال الفاسدة أقل احتمالا لحدوثها (على سبيل المثال ، قوانين حرية المعلومات والكشف عن الأصول من قبل المسؤولين).

- القوانين المتعلقة بالمجالات التي يُرجح أن تحدث فيها أعمال الفساد إذا لم يكن التشريع "مقاوماً للفساد" (على سبيل المثال ، قوانين المشتريات واللوائح التي تنص على مدفوعات الرعاية الاجتماعية للمواطنين).

ويعتبر إدخال أنظمة الحوكمة الإلكترونية أداة مهمة وفعالة لمنع وقمع حدوث الفساد داخل الإدارة العامة، من أجل ضمان التفاعل غير المباشر للمواطنين مع الموظفين العموميين، وبالتالي المساهمة في بيئة أعمال تستجيب بشكل أكثر كفاءة لطلبات المواطنين ، وتحسن جودة الخدمة العامة ، وتخفيض تكاليف المعاملات التعامل مع البيروقراطية الحكومية ، وزيادة الكفاءة الإدارية والشفافية ، وبالتالي تقليل الفساد بشكل ملحوظ.

فالحكومة الالكترونية تعني إحداث تحول في طريقة تفاعل الحكومة مع المواطنين، وهذه العملية تتطلب إستراتيجية متماسكة تبدأ بدراسة الإدارة السياسية للأمة وكذلك مواردها و بينتها القانونية و الاقتصادية والاجتماعية والنظام الإداري الحكومي فيها وقدرة السكان على استخدام

تحقيق التنمية والتغيير الاجتماعي. وشر ثقافة الديمقراطية من خلال تفكيك ثقافة الاستبداد والتسلط.⁴³

فتنظيمات المجتمع المدني تشكل حلقة الوصل بين المواطن والحكومة ، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي تدخل في صميم مؤسسة الحكم الصالح والمشاركة في محاربة الفساد الإداري ، إذ يعد المجتمع المدني الإطار العام الذي يمتد و يربط بين الأفراد والدولة ، والذي يشكل قنوات اتصال ويسمح بمشاركة الأفراد سواء فرديا أو جماعيا في مختلف الأنشطة ذات التأثير في السياسات العامة.

فالدولة الدستورية هي الدولة التعاقدية والتي تلتزم بهذا التعاقد والدولة التي تتدرج للإخلال بهذا التعاقد تعد مستبدة مهما كان من رموزها من صلاح ، وهذه المرجعية التعاقدية تمنع ثلاث مفاصل كبرى تحكم المركزية والبيروقراطية وتمنع من سيطرة السوق التجارية على الحياة والثقافة ثالثا تمنع من سيطرة الديكتاتورية والحزب الواحد والرأي الواحد ، فأحد الجوانب المهمة في المجتمع المدني أنه كحيز مستقل يمارس دور الرقابة ويعمل كمَصَدِّ في وجه سلطة الحكومة المركزية ، وبالتالي المساهمة في ترشيد الحكم سواء المحلي أو الوطني.⁴⁴

خاتمة واستنتاجات:

للإحاطة بموضوع الفساد الإداري ودور مؤسسة الحكم الراشد وضع إطار مؤسسي له_ حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق للموضوع من خلال تخصيص خمس محاور أساسية ، بدءا بماهية الفساد الإداري وأهم تعريفاته وأوجهه ، ثم محور آخر حول المقاربات ووجهات نظر غربية وإسلامية حول مفهوم الحكم الراشد ، ثم الإطار المؤسسي الذي يجب أن يعمل في ظله الحكم الراشد ، وكذا تغيير آليات الحكم الديمقراطي بما يتوافق مع جهود محاربة الفساد الإداري ، ثم دور مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والشراكة بين القطاعين ، ثم دور مؤسسات المجتمع المدني ، في تقريب العلاقة بين المواطن والحكومة.

من خلال ما سبق ، نصل إلى نتيجة أساسية أن الحديث عن حكم رشيد أو صالح دون وجود إطار مؤسسي له يعمل من خلاله ، هو مجرد خطاب للاستهلاك الإعلامي فحسب، وما لم يكن هناك تفعيل لهذه المؤسسات تبقى هي الأخرى هياكل بلا روح، وعليه ومن خلال ما سبق يمكن أن نقترح ما يلي:

يجب أن تكون هناك علاقة بين القطاع العام ممثلا في الدولة والقطاع الخاص يجب أن تكون تكاملية لتحقيق غايات موحدة، وأن لا تكون العلاقة صدامية وتنافسية، وأن تكون الشفافية والخضوع لأحكام القانون أساس العلاقة.⁴⁰

هذا ويعرف موضوع الشراكة بين القطاع الخاص والعام أهمية كبرى لتجاوز مسببات ومشاكل التنمية عموما ومظاهر الفساد خاصة ، فإذا ما تمت الشراكة على أسس سليمة فسوف تؤدي بالتالي إلى تقديم الخدمات بشكل أفضل من الوجهتين الإدارية والإستراتيجية، فمن الوجهة الإدارية سوف تضمن جودة مخرجات المشاريع، وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين المستفيدين من هذه المشروعات، وذلك بسبب كفاءة القطاع الخاص في التنفيذ، أما من الناحية الإستراتيجية فإن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحسن من درجة المصادقية بتحديد المسؤوليات، وإدخال عنصر المنافسة إلى هذا القطاع العام بكل ما يتسم به من إشراف وضعف إداري وعدم كفاءة، كما أن إدخال عنصر المنافسة يضمن تقديم هذه الخدمات بالكمية والتنوعية والكفاءة المطلوبة.⁴¹

الفرع الثالث: المجتمع المدني.

حسب بول هارست P.Hirst "المجتمع المدني هو ذلك الفضاء الذي تدار فيه القضايا والأمور الاجتماعية بعيدا عن سلطة الدولة الممتدة ، فتنتقل هذه الإدارة بقدر المستطاع من أيدي الدولة على تلك المؤسسات الاجتماعية الطوعية ذات الحكم الذاتي الديمقراطي".

ويعرف والزر welzer المجتمع المدني أنه : " ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي، سواء كان جماعة أو نقابة..⁴²

وعليه فمؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن تنضج وتنمو في ظل مناخ غير ديمقراطي ، فعملية التحول الديمقراطي في الدولة تقوم على إبراز دور مؤسسات المجتمع المدني ، ومن أجل تعزيز وتفعيل هذا الدور في مجال التحول الديمقراطي وبالتالي تحقيق الحكم الصالح، يجب تحقيق الاستقلال الحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني عن كل ما يرتبط بالدولة استقلالا ماديا وإداريا، لتتحقق الفاعلية في

1. إعادة تعريف الفساد الإداري وضبطه ليشمل الجانب الأخلاقي والاجتماعي.
2. تمكين مؤسسات المجتمع المدني بالاضطلاع بمسؤولياته اتجاه المجتمع والدولة.
3. تحقيق الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص لمحاربة الفساد الإداري ، وليس خصخصة القطاع العام.
4. إعادة النظر في مقاربة جديدة للحكم الرشيد تستوفي جميع مؤسسات الدولة وإشراكها في تحقيقه على أرض الواقع.

الهوامش:

¹ R.K. Sapru , **Administrative Theories and Management Thought**, 2nd ed, Prentice-Hall of India Private Limited, New Delhi, 2009, p510

² آدم نوح علي معايدة، مفهوم الفساد الإداري ومعايره في التشريع الإسلامي: دراسة مقارنة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 21 ، العدد الثاني ، 2005 ، ص 422.

³ شهاب أنعام و داغر منقذ، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، العدد: 3 ، ديسمبر 2000 ، ص 110.

⁴ محمد قاسم القريوتي ، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2001 ، ص 33.

⁵ Mootheril Raghavan Biju, **Good governance and administrative practices**, Milittal Publication, New Delhi, 2007, p9-11

⁶ امحمد برقوق ، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة ، محاضرات أُلقيت على طلبة العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2009/2008 ، ص 48.

- ⁷ فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص8.
- ⁸ بن عزيز خيرة، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2014، ص14.
- ⁹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، خلق الفرص للأجيال القادمة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، أيقونات للخدمات المطبعية، عمان، 2002، ص101.
- ¹⁰ جلطي غالم ولخضر عزي، الحكم الرشيد وخصوصية المؤسسات لأجل تسيير فعال، les cahiers du mecas العدد 2، أبريل 2006، ص256.
- ¹¹ فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الاستفادة الفلسطينية (1981، 2003)، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، 2015، ص21.
- ¹² الأخضر عزي، فعالية الحكم الراشد (الحوكمة) في تفعيل خصوصية الشركات" (إشارة الى واقع الخصوصية في الجزائر)، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الاول حول "حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي" 15-16 تشرين الاول 2008، جامعة دمشق، ص7.
- ¹³ بن عزيز خيرة، مرجع سابق، ص17.
- ¹⁴ قرآن كريم، سورة البقرة، الآية 156.
- ¹⁵ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (رقم: 4607)، وَالْإِسْلَامِيُّ (رقم: 266) وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
- ¹⁶ أحمد قائد الشيعي، سلسلة كتاب الأمة، وثيقة المدينة: المضمون والدلالة، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2006، ص56.
- ¹⁷ محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ط2، دار الشر وق، القاهرة، 2006، ص55.
- ¹⁸ عبد العزيز عزة الخياط، النظام السياسي في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1999، ص160.
- ¹⁹ أحمد باشا فؤاد وآخرون، المؤسسة في الإسلام تاريخا وتأسيسا، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2012، ص28.
- ²⁰ نفس المرجع، ص27-28.
- ²¹ عادل محمود الرشيد، المؤسسة ومنظمات الأعمال والمؤسسة الأردنية اتجاهات المديرين نحو ممارسات إدارية دالة: دراسة ميدانية، دراسات، مجلد 28 عدد1، 2001، ص151.
- ²² عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، قسم العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2007/2008، ص21.
- ²³ وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة. الأمة (دراسة حالة العراق)، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص20.
- ²⁴ عربي بومدين، أثر عملية المؤسسة على المشاركة السياسية: دراسة في التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد 2011، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد5، أكتوبر 2014، ص81.
- ²⁵ ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص154.
- ²⁶ ابرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، جوان، 2014، ص77.
- ²⁷ بن عزيز خيرة، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص34.
- ²⁸ خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2010، ص35.
- ²⁹ أمحمد برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، محاضرات أُلقيت على طلبة سنة ثانية علوم سياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص34.
- ³⁰ بن عزيز خيرة، مرجع سابق، ص82.
- ^{*} يقول Arnold Kaufman وهو من كبار فلاسفة اليسار الجديد في أمريكا، في مقال له حول "الطبيعة البشرية والديمقراطية المشاركة"، أن الديمقراطية المشاركة تقوم أساسا على مبدأ تشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وامتلاك الجميع إمكانية المشاركة في النقاش.... ليحقق في الأخير الاندماج في العملية الديمقراطية.
- ³¹ بن عزيز خيرة، مرجع سابق، ص83.
- ³² عبد الكريم هشام، الإعلام الجديد وآليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية. مقارنة في الديمقراطية المشاركة.. مجلة المفكر، العدد 12، مارس 2015، ص144.

³³ قوي بوحنية ، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات 17-16 ديسمبر 2008 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، ص8.

* الذي يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي "يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات، والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي، ويتطلب ذلك، شراكة بين كل من مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية..... بتمكين المواطنين ومجتمعاتهم من المشاركة في الحكم المحلي "

³⁴ خلاف وليد ، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010/2009 ، ص43.

³⁵ ابرادشة فريد ، مرجع سابق ، ص60.

³⁶ Rick Stapenhurst, Niall Johnston, Riccardo Pellizo, **The Role of Parliament in Curbing Corruption**, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Washington, 2006, p52

³⁷ بربري محمد أمين ، بن بوعلي خديجة ، أهمية التدقيق الإلكتروني في تعزيز أداء الحكومة الإلكترونية ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، جوان 2017 ، ص39.

³⁸ هدار رانية ، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد: 09 ، جويلية 2016 ، ص252.

³⁹ علي بن محمد الجمعة ، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000 ، ص340.

⁴⁰ ابرادشة فريد ، مرجع سابق ، ص63.

⁴¹ هشام مصطفى محمد سالم ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة كلية الشريعة والقانون ، المجلد 31 ، العدد 4 ، ديسمبر 2016 ، ص1733.

⁴² أحمد حسين حسن ، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني ، القاهرة: الدار الثقافية للنشر ، 2000 ، ص50.

⁴³ زياد سمير الدباغ ، آليات تعزيز مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الصالح ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، عدد 36 ، مجلد 1 ، 2018 ، ص375.

⁴⁴ شاوش اخوان جهيدة ، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعية مدينة بسكرة أنموذجا ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015/2014 ، ص77.